Agricultural Economics and Social Science
Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

تحليل مؤشرات الأداء للقطاعات المكونة للاقتصاد السعودي

أحمد حسن محمد الفقيه*[1] – عبدالحكيم اسماعيل نور الدين[2]

1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية – كلية الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق-مصر
2- قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق – مصر

Received: 17/10/2025; Accepted: 30/10/2025

الملخص: استهدف البحث تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022، من خلال تقدير وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي، معدل التضخم ومؤشرات التجارة الخارجية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية. وتم الإستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي وذلك لإستعراض ووصف متغيرات الاقتصاد السعودي، كما تم الإستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة الاتجاهات العامة لأهم المتغيرات الكلية للاقتصاد السعودي. وبينت أهم نتائج الدراسة من خلال دراسة الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للاقتصاد السعودي كما بينت نتائج الدراسة أن المملكة من أكبر الدول المنتجة للنفط الخام، كما أنها تمتلك مصادر هائلة من مصادر الطاقة. تبين تزايد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة بالمملكة سواء على مستوى القيمة المضافة أو مستوى العمالة، فهو يحتل المرتبة الثانية، فبالنسبة للقيمة المضافة تزايدت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة للاقتصاد السعودي تتزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، سواء على مستوى القيمة المضافة أو العمالة، فهو يحتل المرتبة الأولى، فبالنسبة للقيمة المضافة: تزايدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة للإقتصاد الوطني من سنة لأخرى، وشهد القطاع الزراعي في المملكة تحولات كبيرة مع إدخال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، حيث لعبت أنظمة الري بالتنقيط دورًا محوريًا في تقليل استهلاك المياه وتحسين كفاءة الإنتاج. توسعت الاستثمارات في الزراعة العضوية كجزء من التوجه نحو الاستدامة البيئية، مما أسهم في توفير منتجات ذات جودة عالية للأسواق المحلية والعالمية. كما شهد قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية تطورًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح أحد المحركات الرئيسية للتحول الرقمي. عملت الحكومة على تعزيز البنية التحتية للاتصالات عبر نشر شبكات الألياف الضوئية وتوسيع نطاق تغطية الإنترنت في المناطق الحضرية والريفية. كما شهدت المملكة تقدمًا ملحوظًا في تبني تقنيات الجيل الخامس، مما جعلها من أوائل الدول في العالم التي توفر هذه التقنية على نطاق واسع.

الكلمات الاسترشادية: الأداء الاقتصادي، القطاعات، المملكة العربية السعودية.

المقدمة والمشكلة البحثية

تمتلك المملكة العربية السعودية اقتصاداً قوياً، ومتنامياً، وهو يعدّ من أفضل اقتصاديات دول الشرق الأوسط، وبالتالي لا بد أن يواكب ذلك نمواً كبيراً في قطاع المعارض والمؤتمرات بسبب تقاطع هذا القطاع مع جميع القطاعات الاقتصادية. وتسعى الدولة دائماً في خططها التنموية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، بهدف تقليص الاعتماد على النفط كا مورداً رئيساً للاقتصاد الوطني، وتمثل المملكة العربية السعودية أكبر قوة اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من كونها أكبر مصدر للنفط في العالم. وتتمتع بمساحة واسعة، وعدد سكان كبير يتجاوز الـ 27 مليون نسمة. وهي مهد الإسلام ومحط أنظار العالم وقبلتهم ومسقط رأس العرب. وتسعى الدولة دائما في خططها التنموية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر إنتاجها الاقتصادي، ودعم نمو القطاع الخاص بهدف تقليص الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للاقتصاد الوطني، وتوفير الفرص الوظيفية للشباب السعودي عن طريق تعزيز مساهمات القطاع الخاص، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لدعم المشاريع الاستثمارية. وكذلك ترغب المملكة في تعزيز موقعها التنافسي بين دول العالم، لذا فهي تعد التنمية المستدامة خياراً استراتيجياً أساسيا(**وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2022**).

المشكلة البحثية

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول في عملية شاملة تمس كافة مناحي الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية ,وتحتاج عملية التنمية إلى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوفر لدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثمار والإنتاج، وإن اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني مشكلة في تمويل التنمية الاقتصادية ,حيث تسعى الدول إلى إعادة هياكل اقتصادها الوطني وبناء استراتيجية تنمويةلأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع (**قدي، 2003**).

* **Corresponding author: Tel. :**+201100095738
E-mail address: Ahmed.Faqih@gmail.com

الأهداف البحثية

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022، مثل الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام، الادخار المحلي، إجمالي الاحتياطي الأجنبي، إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، سعر الصرف الرسمي، معدل البطالة، معدل التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، ... وغيرها من المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: ستتناول الدراسة الفترة 1995-2022.

منهجية الدراسة ومصادر البيانات

سعياً للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفاً وإختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الإستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي وذلك لإستعراض ووصف متغيرات الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية، كما سيتم الإستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة الاتجاهات العامة لأهم المتغيرات الكلية للاقتصاد بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء واستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (**عبدالقادر، 2005**) لبعض المتغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي الناتج المحلي الاجمالي في دولة روسيا، كما تم تقدير للنموذج بطريقة المربعات الصغرى(OLS)، باستخدام بيانات سلسلة زمنية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة 1995-2022.

النتائج والمناقشة

أولاً: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية

يتناول هذا الجزء تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في دولة المملكة العربية السعودية والتي تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام، إجمالي الواردات، الإدخار المحلي، اجمالي القوى العاملة، الاستثمار الأجنبي المباشر، اجمالي الاستثمار المحلي، اجمالي الاحتياطي النقدي الأجنبي، سعر الصرف، معدل البطالة، معدل التضخم، اجمالي واردات السلع والخدمات، صافي الميزان التجاري، ...الخ خلال الفترة 1995-2022، وتعد هذه المتغيرات سالفة الذكر من أهم محددات النمو للاقتصاد في المملكة العربية السعودية.

1- إجمالي الناتج المحلي

تشير بيانات البنك الدولي أن إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية حده الأدنى حوالى 143.4 مليار دولار في عام 1995، بينما كانت أقصى قيمة له حوالى 1108.6 مليار دولار في عام 2022، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 493.01 مليار دولار، وتوضح معادلات الاتجاه الزمني العام بالجدول رقم 1، إلى وجود زياده معنوية احصائياً في إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية سنوياً بلغت حوالي 33.41 مليار دولار، تُمثل حوالي 6.78% من متوسطه خلال فترة الدراسة، ويبين معامل التحديد أن نحو 92% من التغير في إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية يعكسها عامل الزمن، كما تُشير قيمة (ف) والبالغة نحو 312 إلى معنوية المعادلة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01.

2- الدخل القومي

بلغ إجمالي الدخل القومي في المملكة العربية السعودية حده الأدنى حوالى 651.68 مليار دولار في عام 1995، بينما كانت أقصى قيمة له حوالى 1994 مليار دولار في عام 2022، بمتوسط سنوي بلغ حوالى 1278.64 مليار دولار، وتوضح معادلات الاتجاه الزمني العام بالجدول رقم 1، إلى وجود زياده معنوية احصائياً في المملكة العربية السعودية سنوياً بلغت حوالي 48.44 مليار دولار، تمثل حوالي 3.79% من متوسطه خلال فترة الدراسة، ويبين معامل التحديد أن نحو 89% من الزيادة في الدخل القومي في المملكة العربية السعودية ترجع إلى التغيرات التي يعكسها عامل الزمن، كما تشير قيمة (ف) والبالغة 213 إلى معنوية المعادلة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير بيانات البنك الدولي أن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة حوالى 43.7 مليار دولار في عام 1995، بينما كانت أقصى قيمة حوالى 304.2 مليار دولار في عام 2019، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 127.1 مليار دولار، وتوضح معادلات الاتجاه الزمني العام بالجدول رقم 1 إلى وجود زياده معنوية احصائياً في إجمالي الاستثمار الأجنبي بالمليار دولار في دولة المملكة العربية السعودية سنوياً بلغت حوالي 8.29 مليار دولار، تمثل حوالي 6.52% من متوسطه خلال فترة الدراسة، ويبين معامل التحديد أن نحو 68% من التغير في إجمالي الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية يعكسها عامل الزمن، كما تشير قيمة ف والبالغة 55.29 إلى معنوية المعادلة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01.

4- إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي

توضح بيانات البنك الدولي أن إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث بلغت أدنى قيمة حوالى 9.77 مليار دولار في عام 1995، بينما كانت أقصى قيمة حوالى 95.05

مليار دولار في عام 2022، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 37.72 مليار دولار، وتوضح معادلات الاتجاه الزمني العام بالجدول رقم 1 إلى وجود زيادة معنوية احصائياً لإجمالي القيمة المضافة لقطاع التصنيع في دولة المملكة العربية السعودية سنوياً بلغت حوالي 3.23 مليار دولار، تمثل حوالي 8.56% من متوسطه خلال فترة الدراسة، ويبين معامل التحديد أن نحو 87% من التغير في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية يعكسها عامل الزمن، كما تشير قيمة (ف) والبالغة 13.74 إلى معنوية المعادلة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01.

5- الاستثمار المحلي

تشير بيانات البنك الدولي الاستثمار المحلي بالمليار دولار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث بلغت أدنى قيمة أي حوالى 22.2 مليار دولار في عام 1995، بينما كانت أقصى قيمة حوالي 196.5 مليار دولار في عام 2022، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 81.61 مليار دولار، وتوضح معادلات الاتجاه الزمنى العام بالجدول رقم 2 إلى وجود زياده معنوية احصائياً في الاستثمار المحلي سنوياً بلغت حوالي 7.03 مليار دولار، تمثل حوالي 8.61% من متوسطه خلال فترة الدراسة، ويبين معامل التحديد أن حوالي 85% من التغير في الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية يعكسها عامل الزمن، كما تشير قيمة (ف) والبالغة 152.37 إلى معنوية المعادلة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01.

6- إجمالي القوى العاملة

تشير بيانات البنك الدولي إجمالي القوى العاملة بالمليون نسمة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث بلغت أدنى قيمة أي حوالى 5.5 مليون نسمة في عام 1995، بينما كانت أقصى قيمة حوالي 15.7 مليون نسمة في عام 2022، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 10.1 مليون نسمة، وتوضح معادلات الاتجاه الزمنى العام بجدول 2 إلى وجود زياده معنوية احصائياً في إجمالي القوى العاملة بالمليون نسمة سنوياً بلغت حوالي 0.474 مليون نسمة، تمثل حوالي 3.02% من متوسطه خلال فترة الدراسة، ويبين معامل التحديد أن حوالي 96% من التغير في إجمالي القوى العاملة بالمليون نسمة في المملكة العربية السعودية يعكسها عامل الزمن، كما تشير قيمة (ف) والبالغة 798 إلى معنوية المعادلة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01.

7- نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي

توضح بيانات البنك الدولي نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (دولار/فرد) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث بلغت أدنى قيمة أي حوالى 9836 دولار في عام 1998، بينما كانت أقصى قيمة حوالي 34454 دولار/فرد في عام 2022، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 19458 دولار للفرد، وتوضح معادلات الاتجاه الزمنى العام بالجدول رقم 2 إلى وجود زياده معنوية احصائياً في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي سنوياً بلغت حوالي 818.65 دولار للفرد، تمثل حوالي 4.21% من متوسطه خلال فترة الدراسة، ويبين معامل التحديد أن حوالي 83% من التغير في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية يعكسها عامل الزمن، كما تشير قيمة (ف) والبالغة 128.8 إلى معنوية المعادلة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01.

8- نفقات الاستهلاك النهائي

تشير بيانات البنك الدولي أن نفقات الاستهلاك النهائي بالمليار دولار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث بلغت أدنى قيمة حوالى 100.45 مليار دولار في عام 1995، بينما كانت أقصى قيمة حوالي 628 مليار دولار في عام 2022، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 291 مليار دولار، وتوضح معادلات الاتجاه الزمني العام بجدول 3 إلى وجود زياده معنوية احصائياً في نفقات الاستهلاك النهائي في المملكة العربية السعودية سنوياً بلغت حوالي 20.83 مليار دولار، تُمثل حوالي 7.16% من متوسطه خلال فترة الدراسة، ويبين معامل التحديد أن نحو 93% من التغير في نفقات الاستهلاك النهائي في المملكة العربية السعودية يعكسها عامل الزمن، كما تشير قيمة (ف) والبالغة 378.9 إلى معنوية المعادلة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01.

9- إجمالي الاحتياطي الأجنبي

تشير بيانات البنك الدولي أن إجمالي الاحتياطي الأجنبي بالمليار دولار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث بلغت أدنى قيمة حوالى 10.4 مليار دولار في عام 1995، بينما كانت أقصى قيمة حوالي 744.4 مليار دولار في عام 2014، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 323.76 مليار دولار، وتوضح معادلات الاتجاه الزمني العام بجدول 3 إلى وجود زياده معنوية احصائياً في إجمالي الاحتياطي الأجنبي في المملكة العربية السعودية سنوياً بلغت حوالي 26.94 مليار دولار، تُمثل حوالي 8.32% من متوسطه خلال فترة الدراسة، ويبين معامل التحديد أن نحو 71.7% من التغير في إجمالي الاحتياطي الأجنبي في المملكة العربية السعودية يعكسها عامل الزمن، كما تشير قيمة (ف) والبالغة 65.94 إلى معنوية المعادلة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01.

جدول1. معادلات الاتجاه الزمني العام الناتج المحلي والدخل القومي والاستثمار الاجنبي المباشر والقيمة المضافة لقطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022

المتغيرات	الوحدة	ص = أ^ ± ب ^ س أ	ب	المتوسط السنوي	مقدار التغير السنوي	R^2	Tc	Fc
إجمالي الناتج المحلي	مليار دولار	8.426	33.41	493.01	6.78	0.92	17.67**	312.56**
الدخل القومي	مليار دولار	576.14	48.44	1278.64	3.79	0.89	14.59**	212.9**
الاستثمار الأجنبي المباشر	مليار دولار	6.815	8.29	127.10	6.52	0.68	7.43**	55.29**
القيمة المضافة للقطاع الصناعي	مليار دولار	-9.19	3.23	37.72	8.56	0.87	13.74**	188.85**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم 1 بالملحق.

جدول 2. الاتجاه الزمني العام للاستثمار الأجنبي والقوى العاملة ونصيب الفرد من الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022

المتغيرات	الوحدة	ص = أ^ ± ب ^ س أ	ب	المتوسط السنوي	مقدار التغير السنوي	R^2	Tc	Fc
الاستثمار المحلي	مليار دولار	-20.4	7.03	81.61	8.61	0.85	12.34**	152.37**
القوى العاملة	مليون نسمة	2.153	0.474	15.7	3.02	0.96	28.24**	798**
نصيب الفرد من GDP	دولار	7587	818.65	19458	4.21	0.83	11.34**	128.8**

لمصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم 2 بالملحق.

جدول 3. الاتجاه الزمني العام لإجمالي نفقات الاستهلاك النهائي والاحتياطي الاجنبي واستهلاك طاقة الوقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022

المتغيرات	الوحدة	ص = أ^ ± ب ^ س أ	ب	المتوسط السنوي	مقدار التغير السنوي	R^2	Tc	Fc
نفقات الاستهلاك النهائي	مليار دولار	-10.71	20.83	291	7.16	0.93	19.46**	378.95**
الاحتياطي الأجنبي	مليار دولار	-66.98	26.94	323.76	8.32	0.717	8.12**	65.94**
استهلاك طاقة الوقود الأحفوري (%)	%	100	-0.001	99.99	-0.00	0.25	-2.95**	8.75**
معدل التضخم	%	1.09	0.064	2.04	3.14	0.04	1.049	1.1
معدل البطالة	%	5.1	0.036	5.64	0.64	0.22	2.717**	7.38**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم 3 بالملحق.

جدول 4. الاتجاه الزمني العام تطور اجمالي الواردات والصادرات وصافي الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022

المتغيرات	الوحدة	ص = أ^ ± ب ^ س أ	ب	المتوسط السنوي	مقدار التغير السنوي	R^2	Tc	Fc
إجمالي الواردات	مليار دولار	8.82	9.07	140.46	6.46	0.84	11.75**	138.24**
إجمالي الصادرات	مليار دولار	41.29	11.65	210.25	5.54	0.615	6.44**	41.58*
صافي الميزان الخارجي	مليار دولار	32.45	2.57	69.79	3.68	0.12	1.91*	3.7*

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم 4 بالملحق.

10- استهلاك طاقة الوقود الأحفوري (%)

تشـــير بيانات البنك الدولي أن اســـتهلاك طاقة الوقود الاحفوري (% من الاجمالي) في المملكة العربية الســـعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث بلغت أدنى قيمة لها حوالى 99.91% في عام 2022، بينما كانت أقصـــى قيمة له حوالى 100% في أغلب ســـنوات الدراســـة، بمتوســـط ســـنوي بلغ حوالى 100%، وتعرض معـادلات الاتجـاه الزمنى العـام بجدول 3 إلى وجود انخفاض معنوي احصـــائياً في اســـتهلاك طـاقـة الوقود الاحفوري (% من الاجمـالي) في المملكـة العربية السعودية سنوياً بلغت حوالي 0.001% من اجمالي، تمثل حوالي 0.0001% من متوســطه خلال فترة الدراســة، ويبين معامل التحديد أن نحو 25% من التغير في اســـتهلاك طـاقـة الوقود الأحفوري (% من الإجمـالي) في المملكـة العربية السعودية يعكسها عامل الزمن، كما تشير قيمة (ف) والبالغة 8.75 إلى معنوية المعادلة المســـتخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01.

11- سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية

تشير بيانات البنك الدولي تطور سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث تبين ثبت واســـتقرار ســـعر صـــرف الريال السعودي أمام الدولار خلال فترة الدراسة بمتوسط سنوي بلغ حوالي 3.75 ريال للدولار خلال فترة الدراسة.

12- معدل البطالة (%)

تبين تشـــير بيانات البنك الدولي أن إجمالي البطالة (%) في المملكة العربية الســـعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث بلغت أدنى قيمـة أي حوالى 4.3% في عـام 1995، بينمـا كـانـت أقصـــى قيمـة حوالى 7.5% في عـام 2020، بمتوســـط ســـنوي بلغ حوالي 5.64%، وتوضـــح معادلات الاتجاه الزمنى العام بالجدول رقم 4 إلى وجود زياده معنوية احصـــائياً في معدل البطالة في المملكة العربية الســـعودية ســـنوياً بلغت حوالي 0.036%، تُمثل حوالي 0.64% من متوســطه خلال فترة الدراســة، ويبين معامل التحديد أن نحو 64% من التغير في معـدل البطـالـة في المملكـة العربيـة الســـعودية يعكســـها عامل الزمن، كما تُشـــير قيمة (ف) المحسوبة والبالغة 7.38 إلى معنوية المعادلة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01. خلال فترة الدراسة.

13- معدل التضخم (%)

تشـــير بيانات البنك الدولي معدل التضـــخم في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة أي حوالي -2.1% في عام 2019، بينما كانت أقصـــى قيمة حوالي 9.9% في عام 2008، بمتوســـط ســـنوي بلغ حوالي 2.04%، وتوضـــح معادلات الاتجاه الزمني العام بالجدول رقم 4 إلى وجود زيـادة غير معنويـة احصـــائيـاً في معـدل التضخم بالمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

14- إجمالي واردات السلع والخدمات

تبين بيانات البنك الدولي أن إجمالي الواردات إلى المملكة العربية الســـعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث بلغت أدنى قيمة حوالى 37.5 مليار دولار في عام 1999، بينما كـانـت أقصـــى قيمـة حوالى 258.2 مليـار دولار في عـام 2022، بمتوســـط ســـنوي بلغ حوالي 140.46 مليار دولار، وتوضـــح معادلات الاتجاه الزمني العام بالجدول رقم 4، إلى وجود زيـاده معنويـة احصـــائيـاً في الواردات إلى المملكـة العربية الســـعودية ســـنوياً بلغت حوالي 9.07 مليار دولار، تُمثل حوالي 6.46% من متوســـطه خلال فترة الدراســـة، ويبين معامل التحديد أن نحو 84% من التغير في الواردات في المملكة العربية السعودية يعكسها عامل الزمن، كما تُشير قيمـة (ف) المحســـوبـة والبـالغـة 138 إلى معنوية المعـادلـة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.01.

15- إجمالي صادرات السلع والخدمات

تبين بيانات البنك الدولي أن إجمالي صـــادرات الســـلع والخدمات في الاقتصـــاد المملكة العربية الســـعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث بلغت أدنى قيمـة حوالى 43.5 مليار دولار في عام 1998، بينما كانت أقصـــى قيمة حوالى 445.9 مليار دولار في عام 2022، بمتوســـط ســـنوي بلغ حوالي 210.25 مليـار دولار، وتوضـــح معـادلات الاتجـاه الزمنى العـام بـالجـدول رقم 4، إلى وجود زيـاده معنويـة احصـــائياً في صـــادرات الســـلع والخدمات في المملكة العربية الســـعودية ســـنوياً بلغت حوالي 11.65 مليار دولار، تُمثل حوالي 5.54% من متوســـطه خلال فترة الدراســـة، ويبين معامل التحديد أن نحو 61.5% من التغير في صـــادرات السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية يعكسها عامل الزمن، كما تُشـير قيمة (ف) المحسـوبة والبالغة 41.58 إلى معنوية المعادلة المسـتخدمة في التقدير عند مسـتوى معنوية 0.01.

16- صافي الميزان الخارجي

تشـــير بيانات البنك الدولي صـــافي الميزان الخارجي بالمليار دولار في المملكة العربية الســـعودية خلال الفترة 1995-2022، حيث بلغت أدنى قيمـة أي حوالى -29.3 مليار دولار في عام 2015، بينما كانت أقصـــى قيمة له حوالى 187.1 مليار دولار في عام 2022، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 69.79 مليار دولار، وتوضـــح معادلات الاتجاه الزمنى العـام بـالجـدول رقم 4 إلى وجود زيـادة معنوي احصـــائياً في صـــافي الميزان الخارجي ســـنوياً بلغت حوالي 2.57 مليار دولار، تمثل حوالي 3.68% من متوسطه خلال فترة الدراســـة، ويبين معامل التحديد أن حوالي 12% من التغير في صـــافي الميزان الخـارجي في المملكـة العربيـة الســـعودية يعكســـها عامل الزمن، كما تشـير قيمة ف والبالغة 3.7 إلى معنوية المعادلة المستخدمة في التقدير عند مستوى معنوية 0.05.

ثانياً: الأهمية النسـبية للقطاعات الرئيسـية بالاقتصـاد السعودي

يُعد اقتصاد المملكة العربية السعودية من أكبر عشرين اقتصادًا في العالم، وأكبر اقتصاد في العالم العربي وكذلك في منطقة الشرق الأوسط هي عضو دائم وقائدة دول أوبك . وهي عضو دائم في دول مجموعة العشرين، وتمتلك المملكة العربية السعودية ثاني أكثر الموارد الطبيعية قيمة في العالم، بقيمة إجمالية تبلغ 35 تريليون دولار، وتمتلك البلاد ثاني أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة، وهي أكبر مصدر للنفط في العالم كما أن لديها خامس أكبر احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي، وتعتبر قوة عظمى في مجال الطاقة (**البنك المركزي السعودي، 2023**). باعتبارها أكبر دولة مصدرة للنفط فإن اقتصاد المملكة العربية السعودية يعتمد كثيرًا على النفط، وهي عضو في أوبك .في عام 2016، أطلقت الحكومة السعودية رؤية السعودية 2030 لتقليل اعتماد البلاد على النفط وتنويع مواردها الاقتصادية. من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية تخفف من الاعتماد على النفط كنشاط اقتصادي رئيسي، ووضعت إستراتيجيات لتنويع مصادر الدخل غير النفطي ضمن ما يسمى رؤية السعودية 2030، أدت تلك الإصلاحات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي المتوقع من 1.8٪ عام 2019 ليصل إلى 2.1٪ عام 2020. كما ساهمت الإصلاحات التي نفذتها المملكة وتمثلت في إنشاء نظام الشباك الواحد لتسجيل الشركات واستحداث قانون للمعاملات المضمونة وقانون إشهار الإفلاس وتحسين حماية مستثمري الأقلية وإجراءات لضم المزيد من النساء إلى قوة العمل في تقدمها 30 مرتبة عن العام 2019 ضمن تقرير ممارسة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي، لتصبح الدولة الأكثر تقدما وإصلاحا بين 190 دولة حول العالم، محققة المركز الأول عالميا في إصلاحات بيئة الأعمال بين الدول المشمولة بالتقرير ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.(**https://web.archive.org, 2019**)

وقد حققت المملكة العربية السعودية المرتبة السابعة من بين مجموعة دول العشرين G20 والمركز 26 عالمياً في معيار التنافسية العالمي بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، والذي يقيس تنافسية 140 دولة على مستوى العالم، بالاعتماد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة .وبحسب تقرير التنافسية العالمي 2019 حققت المملكة المركز الأول على مستوى العالم بالمشاركة مع دول أخرى في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي الذي اشتمل أيضا على استقرار معدل التضخم والديون، كما أظهر التقرير تقدم السعودية ثلاثة مراكز من حيث التنافسية عن العام 2018، محققة أكبر تقدم في ترتيبها منذ 7 أعوام، لتحتل المركز الثالث عربيا والـ36 عالميا، وحافظت المملكة على المرتبة 17 في حجم السوق، فيما تقدمت إلى المرتبة 19 عالميا في إنتاج السوق، والمرتبة 37 في مؤشر المؤسسات، وفي العام 2023 حققت الميزانية السعودية إجمالي إيرادات بنحو 1.21 تريليون ريال مقابل إجمالي مصروفات بنحو 1.29 تريليون ريال، وفي مارس 2024 وصل إجمالي الاقتصاد غير النفطي في السعودية إلى 1.7 تريليون ريال لتسجل الأنشطة غير النفطية أعلى مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2023 بنسبة 50%، وهو أعلى مستوى تاريخي تصل إليه على الإطلاق. وفي مايو 2024 أظهرت النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي لشهر مارس 2024، نمو مستويات السيولة في الاقتصاد السعودي لتبلغ قمتها بنهاية مارس 2024 عند مستوى 2.8 تريليون ريال محققة نمواً سنوياً بنسبة 8.3% مقارنة بنهاية الفترة المماثلة من 2023(**https://www.kapsarc.org**).

وتمضي المملكة العربية السعودية قدماً في تنويع مصادر دخلها بعيداً عن النفط كهدف إستراتيجي لرؤية 2030. التي أطلقت في 25 أبريل 2016، عبر زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال عدد من برامج الإصلاح الإقتصادي. ونجحت برامج "الرؤية" في مضاعفة الإيرادات غير النفطية خلال أول أربعة أعوام من تطبيقها "منذ عام 2016 حتى نهاية 2019"، محققة 1.05 تريليون ريال خلال الفترة. مقارنة بحوالي 512 مليار ريال خلال أخر أربعة أعوام قبل تطبيقها من عام 2012 إلى 2015.

وتُظهر تلك الأرقام قفزة في الإيرادات غير النفطية بنسبة 105% "أكثر من الضعف". بزيادة قيمتها نحو 538 مليار ريال عن الفترة المقارنة. وبلغت الإيرادات غير النفطية المتوقعة خلال عام 2019 نحو 315 مليار ريال، تعادل أكثر من ثلاثة أضعاف متوسطها السنوي أخر عشرة أعوام قبل "الرؤية" "من 2006 إلى 2015". البالغ نحو 101 مليار ريال سنوياً.

وصعدت حصة الإيرادات غير النفطية من إجمالي إيرادات السعودية خلال عام 2019 إلى 34%. مقارنة بمتوسط 12% خلال أخر عشرة أعوام قبل إطلاق " الرؤية"، بما يعني أن حصتها من إيرادات الدولة تضاعفت بقرابة ثلاث مرات. ومع التطور الكبير في الإيرادات غير النفطية أصبحت تمول نحو 30% من الإنفاق الحكومي في عام 2019 مقارنة بمتوسط 13% خلال أخر عشرة أعوام قبل إطلاق " الرؤية"، وبما يعني أن مساهمتها في تمويل المصروفات زادت أكثر من الضعف. وكان الإنفاق المتوقع خلال عام 2019، وبلغ نحو 1.05 تريليون ريا، بينما كان متوسط الإنفاق السنوي أخر عشرة أعوام قبل " الرؤية " نحو 751 مليار ريال(**وزارة المالية السعودية، سنوات مختلفة**). وعليه يستهدف هذا الجزء دراسة الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة بالاقتصاد السعودي، كذلك الأهمية النسبية للقطاع النفطي وغير النفطي في المملكة العربية السعودية.

ويستهدف هذا الجزء دراسة الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية المختلفة كقطاع الزرعة والصناعة والخدمات باقتصاد المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2022، ومن أهم هذه القطاعات:

1- قطاع النفط والقطاعة

منذ أن وطأت أقدام المستكشفين الأوائل صحراء الجزيرة العربية بحثًا عن النفط، كانت المملكة العربية السعودية على موعد مع تحول اقتصادي غير مسبوق. ففي عام 1933، وقّع الملك عبدالعزيز آل سعود اتفاقية امتياز مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، مما شكل نقطة البداية لانطلاق مسيرة النفط في المملكة (**Yergin, 1991**).

بعد سنوات من البحث المضني، جاء الاكتشاف المنتظر في عام 1938 عندما تفجرت أولى بشائر النفط من بئر الدمام رقم 7، الذي أُطلق عليه لاحقًا "بئر الخير". كان هذا الاكتشاف نقطة تحول حقيقية، إذ سرعان ما أصبحت المملكة أحد أهم منتجي النفط في العالم، وهو ما ساهم في تغيير ملامح اقتصادها بشكل جذري.(**Simmons, 2005**)

استمر القطاع النفطي في النمو والازدهار، حيث تم تأسيس شركة أرامكو السعودية التي تولت عمليات الاستخراج والتكرير والتصدير ومع مرور العقود، ازداد إنتاج النفط بشكل مطرد، ما جعل السعودية تتبوأ مكانة ريادية في الأسواق العالمية. ولم يكن النفط مجرد مصدر للإيرادات فحسب، بل أصبح المحرك الأساسي لمسيرة التنمية في المملكة. فبفضل العائدات النفطية، تم تشييد بنية تحتية متكاملة تضمنت الطرق السريعة والموانئ والمطارات، فضلاً عن تأسيس مدن صناعية كبرى مثل الجبيل وينبع .

في السبعينيات، ومع أزمة النفط العالمية، شهدت أسعار النفط ارتفاعًا غير مسبوق، ما انعكس إيجابًا على الاقتصاد السعودي. ونتيجة لذلك، شهدت المملكة نهضة اقتصادية غير مسبوقة، حيث تم توجيه الفوائض المالية نحو مشاريع تنموية ضخمة، ما أسهم في تعزيز مستويات المعيشة وتحقيق نهضة صناعية وعمرانية كبرى، وعلى الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققها القطاع النفطي، إلا أن القيادة السعودية أدركت ضرورة تنويع الاقتصاد. فجاءت رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.

مع ذلك، لا يزال النفط يشكل حجر الزاوية في الاقتصاد السعودي، حيث تسعى المملكة إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج والتصدير، وبين الاستثمار في المصادر البديلة. وفي ظل التغيرات المستمرة في أسواق الطاقة، تبقى السعودية لاعبًا رئيسيًا في تحديد اتجاهات سوق النفط العالمي، مستندة إلى إرث طويل من الخبرة والتخطيط الاستراتيجي (**World Bank, 2023**).

و مع تزايد إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية خلال العقود الأولى من اكتشافه، تحولت البلاد إلى واحدة من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط عالميًا. لم يقتصر الأمر على الإنتاج فحسب، بل ترافقت هذه الطفرة مع تأسيس بنية تحتية متطورة لدعم قطاع الطاقة وتعزيز قدراته الإنتاجية.

شهدت الخمسينيات والستينيات توسعًا ملحوظًا في عمليات التنقيب والاستخراج، حيث قامت شركة أرامكو السعودية بتطوير حقول نفطية كبرى مثل الغوار والسفانية، وهما من أكبر الحقول النفطية في العالم، ساهمت هذه التطورات في تعزيز مكانة المملكة كأحد الموردين الرئيسيين للطاقة في الأسواق الدولية.(**Yergin, 1991**)

مع النمو المطرد في الإنتاج، بدأت المملكة في تنفيذ خطط استراتيجية لضمان استدامة القطاع النفطي. كان من أبرز هذه الجهود إنشاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) عام 1960، والتي لعبت السعودية دورًا محوريًا فيها. (**OPEC, 2022**)

لم تكن إدارة النفط مقتصرة على الإنتاج والتصدير فقط، بل توسعت المملكة في تطوير المصافي النفطية والمشاريع البتروكيماوية. فتم إنشاء شركة سابك في عام 1976، والتي أصبحت لاحقًا واحدة من كبرى شركات البتروكيماويات عالميًا.

مع أزمة النفط في 1973، برز دور المملكة كلاعب رئيسي في تحديد أسعار النفط العالمية، حيث استخدمت نفوذها في أوبك لتحقيق توازن في السوق، مما جعلها محورًا رئيسيًا في سياسات الطاقة العالمية.

استمرت الاستثمارات النفطية في التوسع خلال العقود اللاحقة، حيث تم تطوير المزيد من الحقول البحرية والبرية، إلى جانب الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف. ومع بداية الألفية الجديدة، اتجهت المملكة إلى تعزيز دورها في سوق الطاقة العالمي ليس فقط عبر تصدير النفط الخام، ولكن أيضًا من خلال الاستثمار في مصافي النفط الدولية ومشاريع التكرير داخل وخارج المملكة. كما أولت المملكة اهتمامًا كبيرًا لمجال الطاقة المتجددة ضمن استراتيجياتها المستقبلية، حيث تم الإعلان عن عدة مشاريع تهدف إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز مصادر الطاقة البديلة. **Saudi**) **Arabian Monetary, 2023)**

ورغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، فإن القطاع النفطي لا يزال العمود الفقري للاقتصاد السعودي، إذ يساهم بجزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن كونه مصدرًا أساسيًا للإيرادات الحكومية. ففي ظل التقلبات المستمرة في أسواق الطاقة العالمية، استمرت المملكة في اتباع سياسات مرنة تجمع بين تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية، وضمان استدامة إيراداتها النفطية، مع التوجه نحو اقتصاد أكثر تنوعًا.(**Alex Lawler, 2023**). لم يكن النجاح الذي حققه قطاع النفط في المملكة محض صدفة، بل كان ثمرة لتخطيط استراتيجي مدروس وسياسات متوازنة ضمنت للمملكة مكانتها كأكبر منتج ومصدر للنفط عالميً، ومع مرور العقود، استمرت الدولة في تطوير بنيتها التحتية النفطية وتعزيز قدراتها الإنتاجية من خلال الاستثمارات الضخمة في مجالات البحث والتنقيب والتكرير.

لعبت المملكة دورًا رئيسيًا في استقرار سوق النفط العالمي، حيث كانت دائمًا تسعى إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب، مما جعلها تحظى بثقة الأسواق العالمية، كما ساعدت سياستها النفطية المتزنة في تجنب التقلبات الحادة التي تؤثر على اقتصادات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

أحد أبرز التطورات في القطاع النفطي السعودي كان اكتشاف وتطوير حقل الغوار، وهو أكبر حقل نفطي في العالم، حيث يمتد على مساحة شاسعة ويوفر كميات هائلة من النفط الخام، ما عزز مكانة المملكة كمصدر رئيسي للطاقة، كما أنشأت المملكة عدة موانئ ومنشآت تصديرية متقدمة لضمان تدفق النفط بسلاسة إلى الأسواق العالمية. وكان من بين هذه الموانئ، ميناء رأس تنورة الذي يعد أحد أكبر الموانئ النفطية في العالم، والذي لعب دورًا حيويًا في تعزيز القدرة التصديرية للمملكة. **(OPEC, 2023)**

بمرور الزمن، بدأت المملكة في تطوير استراتيجيات مستدامة في قطاع الطاقة، حيث تبنت تقنيات متطورة لاستخراج النفط بطرق أكثر كفاءة وأقل ضررًا على البيئة. ومن بين هذه التقنيات، تقنية الاستخلاص المعزز للنفط التي تساهم في زيادة نسبة الاستخراج من الحقول القديمة، كما ركزت المملكة على الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة ضمن رؤية السعودية 2030، وذلك بهدف تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز مصادر الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح(**IMF, 2022**) .

إضافةً إلى ذلك، عززت المملكة من حضورها في الأسواق العالمية من خلال مشاريع مشتركة مع كبرى الشركات العالمية في مجال البتروكيماويات والتكرير. ومن أبرز هذه المشاريع، التعاون بين أرامكو السعودية وشركات عالمية لإنشاء مصافٍ ومجمعات بتروكيماوية متقدمة في آسيا وأوروبا.(**World Bank, 2023**).

لم يكن قطاع النفط في المملكة مجرد صناعة اقتصادية، بل كان محركًا رئيسيًا للنمو والتنمية الاجتماعية. فقد ساهمت العائدات النفطية في تمويل مشاريع البنية التحتية، والرعاية الصحية، والتعليم، ما انعكس إيجابيًا على جودة الحياة في المملكة، ومع تزايد الطلب العالمي على الطاقة، استمرت المملكة في توسيع استثماراتها النفطية، سواء داخل البلاد أو من خلال استحواذات استراتيجية على مصافٍ ومنشآت تكرير في دول متعددة، ما عزز نفوذها في سوق الطاقة العالمي.**(Mabro, 1980).** وفي ظل المتغيرات العالمية والتحديات الاقتصادية، تبنت المملكة سياسات نفطية ديناميكية تهدف إلى الحفاظ على استقرار السوق، ودعم الاقتصاد المحلي، وتعزيز ريادتها في مجال الطاقة، لتبقى قوة لا يُستهان بها في المشهد الاقتصادي العالمي.

2- قطاع الصناعة

شهد القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية تطورًا هائلًا خلال العقود الأخيرة، حيث أصبح أحد الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. بدأت النهضة الصناعية في المملكة مع إنشاء المدن الصناعية الكبرى، مثل الجبيل وينبع، والتي صُممت لتكون مراكز متكاملة للصناعات الثقيلة والبتروكيماويات. ولعبت الاستثمارات الحكومية دورًا محوريًا في تطوير البنية التحتية الصناعية، من خلال إنشاء مناطق صناعية متخصصة توفر بيئة ملائمة للمصانع والشركات المحلية والعالمية. ومع إطلاق رؤية السعودية 2030، تسارعت وتيرة النمو الصناعي عبر برامج تحفيزية تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتشجيع الابتكار التكنولوجي. كما عززت المملكة مكانتها كمركز صناعي إقليمي عبر تطوير الصناعات التحويلية التي تضيف قيمة إلى الموارد الطبيعية، مثل الصناعات البتروكيماوية والمعادن. **(Saudi Ministry of Industry and Mineral Resources, 2023)**.

وشهدت السنوات الأخيرة توجهًا كبيرًا نحو تبني تقنيات التصنيع المتقدم، مثل الأتمتة والروبوتات الصناعية، مما أسهم في تحسين الكفاءة والإنتاجية. وكان للصناعات العسكرية نصيبٌ من هذا النمو، حيث استثمرت المملكة في تطوير قدراتها الدفاعية عبر إنشاء مصانع محلية لإنتاج المعدات والتقنيات العسكرية المتطورة. كما أسهمت السياسات الداعمة للاستثمار الصناعي في جذب الشركات العالمية لإنشاء مصانعها في المملكة، ما عزز فرص التوظيف ونقل المعرفة التقنية إلى الأيدي العاملة المحلية. وتماشياً مع التوجهات البيئية العالمية، بدأت المملكة في تطوير الصناعات الخضراء التي تعتمد على تقنيات مستدامة تقلل من الأثر البيئي للصناعة. وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز تنافسية القطاع الصناعي السعودي على المستوى الدولي، وجعله أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي المستدام. **(Saudi Ministry of Industry and Mineral Resources, 2023)**.

حرصت المملكة على تعزيز الصناعات الوطنية من خلال إطلاق برامج تحفيزية مثل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية الذي يهدف إلى دعم القطاعات الصناعية الحيوية. كما شهد القطاع الصناعي توسعًا ملحوظًا في الصناعات المعدنية، حيث استثمرت المملكة في استخراج وتصنيع المعادن مثل الألمنيوم والفوسفات لتعزيز سلسلة القيمة المضافة. وتركز الاهتمام على تطوير الصناعات الدوائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية والمستلزمات الطبية، ما جعل المملكة مركزًا إقليميًا لصناعة الأدوية. كما تم دعم قطاع الصناعات الغذائية لمواكبة الطلب المتزايد محليًا وعالميًا، حيث تم إنشاء مصانع متطورة لتصنيع المنتجات الغذائية وفق أعلى معايير الجودة. وأولت الحكومة اهتمامًا خاصًا بالصناعات الذكية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لرفع كفاءة العمليات الإنتاجية. وتوسع الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة عبر تصنيع الألواح الشمسية والتوربينات الهوائية محليًا، مما ساهم في

تقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز التنمية المستدامة. وتم تطوير البنية التحتية الصناعية عبر إنشاء المزيد من المناطق الصناعية المتخصصة التي تستقطب الاستثمارات المحلية والدولية. كما ركزت المملكة على تنمية الكوادر البشرية في المجال الصناعي عبر برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تأهيل الشباب السعودي للعمل في المصانع المتطورة. وشهد قطاع الصناعات الدفاعية نموًا ملحوظًا مع إنشاء شركات متخصصة في تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية، مما عزز من قدرات المملكة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال. وقد أسهمت هذه الجهود المتكاملة في جعل القطاع الصناعي السعودي أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وفق رؤية السعودية 2030. (**Saudi Industrial Development Fund (SIDF), 2023**)

تبنت المملكة سياسات تحفيزية لدعم رواد الأعمال في القطاع الصناعي عبر تقديم تمويل ميسر وحوافز ضريبية للمشروعات الناشئة. وركزت الاستثمارات على الصناعات التحويلية التي تسهم في تعزيز سلاسل الإمداد المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات. كما شهدت الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية توسعًا كبيرًا، ما عزز مكانة المملكة كمركز عالمي لهذه الصناعات بفضل توفر المواد الخام. وساهمت الشراكات الاستراتيجية مع الشركات الدولية في نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى القطاع الصناعي المحلي، مما عزز من قدراته التنافسية. وتم تطوير البنية التحتية اللوجستية لدعم الصناعات، حيث تم إنشاء موانئ حديثة وشبكات نقل متطورة لتسهيل تصدير المنتجات الصناعية للأسواق العالمية. وشهدت المملكة نموًا في قطاع صناعة الطيران، حيث تم تأسيس مصانع متخصصة في تصنيع قطع غيار الطائرات وتجميعها وفق معايير عالمية. كما حظيت الصناعات البيئية باهتمام خاص، حيث تم الاستثمار في مشاريع إعادة التدوير والتخلص المستدام من النفايات الصناعية. وتم التوسع في إنتاج المعدات والآلات الثقيلة محليًا لدعم المشروعات التنموية الكبرى وتقليل الاعتماد على الاستيراد. وساهمت المدن الصناعية الذكية في تعزيز كفاءة الإنتاج من خلال دمج تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل الأتمتة والتحليل الرقمي للبيانات. (**Saudi Authority for Industrial Cities and Technology Zones, 2023**)

حرصت المملكة على تطوير منظومة البحث والتطوير الصناعي عبر إنشاء مراكز متخصصة لدعم الابتكار وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية. وتم إطلاق مبادرات لدعم التحول الرقمي في المصانع، مما ساهم في تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف التشغيلية. كما شهد قطاع صناعة السيارات خطوات متقدمة مع استقطاب استثمارات عالمية لإنشاء مصانع تجميع وتصنيع المركبات الكهربائية والهجينة. وتم تعزيز قطاع الصناعات البحرية عبر تطوير أحواض بناء السفن وصيانة المعدات البحرية، مما عزز من قدرات المملكة في هذا المجال الاستراتيجي. وركزت المملكة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعة مواد البناء، حيث تم التوسع في إنتاج الأسمنت والحديد والصلب لتلبية احتياجات المشروعات التنموية الكبرى. كما دعمت الحكومة تطوير الصناعات الإبداعية مثل تصميم الأزياء وصناعة المجوهرات، مما ساهم في تعزيز الهوية الثقافية والاقتصادية للمملكة. وتم الاستثمار في تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد لاستخدامها في تصنيع المنتجات الصناعية المتطورة وتقليل الاعتماد على طرق التصنيع التقليدية. كما تم تعزيز التكامل الصناعي بين القطاعات المختلفة، حيث تم ربط الصناعات البتروكيماوية بالصناعات البلاستيكية والدوائية لخلق قيمة اقتصادية مضافة. وأولت المملكة اهتمامًا كبيرًا بتحقيق الاستدامة في القطاع الصناعي من خلال تطوير معايير صارمة للحد من الانبعاثات الكربونية وتعزيز الإنتاج النظيف. وقد أسهمت هذه الجهود في تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي السعودي، مما جعله عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية طويلة الأمد.(**GOIC, 2023**)

تتزايد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة بالمملكة سواء على مستوى القيمة المضافة أو مستوى العمالة، فهو يحتل المرتبة الثانية، فبالنسبة للقيمة المضافة تزايدت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة للاقتصاد السعودي من سنة لأخرى، حيث بلغت حوالي 48.5% عام 1995 ثم ارتفعت إلى أقصى قيمة لها 66.4% عام 2008. ثم أخذت في التراجع قليلاً إلى أن وصلت إلى 53.1% عام 2022. أما بالنسبة لحجم العمالة: تراجعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في العمالة الوطنية من سنة لأخرى، فبلغت 25.2% عام 1995 ثم ارتفعت لتبلغ حوالي 16.9% في عام 2022.

3- قطاع الخدمات

تتزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، سواء على مستوى القيمة المضافة أو العمالة، فهو يحتل المرتبة الأولى، فبالنسبة للقيمة المضافة: تزايدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة للإقتصاد الوطني من سنة لأخرى، فبلغت 45.7% عام 1995 ثم ارتفعت إلى أقصى قيمة لها 54.6% عام 2016، ثم أخذت في التراجع قليلاً إلى أن وصلت إلى 44.5% عام 2022. وبالنسبة لحجم العمالة: تزايدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في العمالة الوطنية من سنة لأخرى، فبلغت 67.3% عام 1995 ثم ارتفعت إلى 80.2% في عام 2022.

4- قطاع الزراعة

في قلب الصحراء القاحلة، حيث كانت الموارد المائية محدودة، استطاعت المملكة العربية السعودية أن تحوّل التحديات إلى إنجازات في القطاع الزراعي. لم يكن تطور الزراعة في المملكة وليد الصدفة، بل جاء نتيجة لجهود حثيثة واستثمارات ضخمة في البنية التحتية والموارد المائية، وبدأت رحلة الزراعة الحديثة في المملكة خلال الستينيات

والسبعينيات، حيث سعت الحكومة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الأساسية، مثل القمح والشعير والتمور. كانت هذه الطموحات مدفوعة برؤية استراتيجية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي، ومع مرور العقود، توسعت الزراعة بفضل تبني تقنيات الري الحديثة، مثل الري المحوري الذي سمح بزراعة مساحات شاسعة في المناطق الصحراوية. كما قدمت الدولة دعمًا كبيرًا للمزارعين من خلال تقديم القروض الميسّرة، وتوفير البذور المحسّنة، وتطوير مشاريع السدود وحفر الآبار، أحد أبرز النجاحات التي حققتها المملكة في هذا القطاع كان إنتاج القمح على نطاق واسع، حيث أصبحت السعودية واحدة من أكبر الدول المنتجة للقمح في المنطقة خلال الثمانينيات، قبل أن تعتمد لاحقًا سياسات أكثر استدامة للحفاظ على الموارد المائية، لم تقتصر الزراعة على المحاصيل التقليدية، بل شملت أيضًا مشاريع ضخمة لإنتاج الخضروات والفواكه باستخدام البيوت المحمية، مما ساهم في زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، لا سيما في المنتجات التي تتطلب مناخًا معتدلًا للنمو. **(FAO, 2023)**

شهد القطاع الزراعي في المملكة تحولات كبيرة مع إدخال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، حيث لعبت أنظمة الري بالتنقيط دورًا محوريًا في تقليل استهلاك المياه وتحسين كفاءة الإنتاج. توسعت الاستثمارات في الزراعة العضوية كجزء من التوجه نحو الاستدامة البيئية، مما أسهم في توفير منتجات ذات جودة عالية للأسواق المحلية والعالمية. كما دعمت الدولة إنشاء مزارع متخصصة في إنتاج الألبان والدواجن، مما جعل المملكة من أكبر المنتجين في هذا المجال على مستوى الشرق الأوسط. كان لإنشاء مشروعات زراعية متطورة في مناطق مثل الجوف والقصيم دور كبير في تعزيز الإنتاج المحلي للتمور والزيتون، حيث أصبحت المملكة من أكبر مصدري التمور عالميًا. تزامن هذا النمو مع دعم حكومي مستمر من خلال تقديم الإعانات الزراعية وتوفير الخدمات اللوجستية للمزارعين، ما ساعد في استدامة القطاع. ومع التغيرات المناخية، تبنت المملكة مبادرات جديدة لتطوير الزراعة الذكية التي تعتمد على البيانات والتقنيات المتقدمة لتعزيز الإنتاجية. كما شجعت الحكومة البحث العلمي الزراعي عبر مراكز متخصصة لدراسة المحاصيل الملائمة للبيئة المحلية. ومع إطلاق رؤية السعودية 2030، ازداد التركيز على تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج المحلي عبر مشاريع زراعية متكاملة ومستدامة. لعبت الزراعة المائية والزراعة الرأسية دورًا متناميًا في توفير المنتجات الطازجة على مدار العام دون استنزاف الموارد الطبيعية. وقد ساهمت هذه المبادرات في تعزيز مكانة المملكة كقوة زراعية ناشئة في المنطقة، مع تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية. **(Saudi Ministry of Environment, 2023)**

اعتمدت المملكة على تطوير استراتيجيات جديدة للحفاظ على الموارد المائية، حيث تم تنفيذ مشاريع كبرى لتحلية المياه المالحة واستخدامها في الري الزراعي. كما تم تعزيز استخدام الطاقة المتجددة في تشغيل المزارع والمشاريع الزراعية الكبرى، مما أسهم في تقليل التكلفة التشغيلية وتقليل التأثير البيئي للزراعة. واصلت الحكومة تقديم الدعم للمزارعين عبر توفير المعدات الحديثة وتطوير برامج تدريبية لتمكينهم من تبني أحدث أساليب الزراعة المستدامة. شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا في استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الزراعة، مما ساعد في تحسين الإنتاجية والتنبؤ بتغيرات الطقس وتخطيط المحاصيل بفعالية. لم يقتصر التطور الزراعي على الإنتاج المحلي فحسب، بل شمل أيضًا تعزيز الصادرات الزراعية السعودية إلى الأسواق العالمية، خاصة في المنتجات ذات الجودة العالية مثل التمور والفواكه الاستوائية. عززت المملكة تعاونها مع المؤسسات البحثية العالمية لتطوير محاصيل جديدة مقاومة للجفاف والتغيرات المناخية، مما يدعم استدامة القطاع على المدى البعيد. كما تم تطوير مشاريع زراعية متكاملة تعتمد على تقنيات الزراعة بدون تربة، مما سمح بزيادة الإنتاج مع تقليل الاعتماد على الأراضي الزراعية التقليدية. ساهمت هذه الجهود في تنويع مصادر الغذاء محليًا وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مما يعزز الأمن الغذائي الوطني في ظل التحديات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية. ومع تصاعد الاهتمام بالاستثمار الزراعي، أطلقت المملكة مبادرات لدعم الشركات الناشئة في المجال الزراعي وتشجيع التقنيات المبتكرة في الإنتاج الغذائي. وفي هذا السياق، أصبحت المملكة نموذجًا إقليميًا في تحقيق التوازن بين تنمية القطاع الزراعي والحفاظ على الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية**(FAO, 2023)**.

تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة بين القطاعات المكونة للاقتصاد السعودي سواء على مستوى القيمة المضافة أو العمالة، حيث احتل المرتبة الثالثة. وبالنسبة للقيمة المضافة: تراجعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من سنة لأخرى. فبلغت 5.8% عام 1995 إلى أن وصلت 2.4% في عام 2022. بالنسبة لحجم العمالة: تراجعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في العمالة الوطنية من سنة لأخرى، فبلغت 7.5% في عام 1995 إلى أن وصلت 2.9% في عام 2022.

5- القطاع السياحي

شهد القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث أصبح أحد الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني ضمن رؤية 2030. عملت المملكة على تطوير وجهاتها السياحية عبر استثمارات ضخمة في البنية التحتية والفنادق والمشاريع الترفيهية الكبرى. وتم إطلاق مشاريع ضخمة مثل مشروع البحر الأحمر، الذي يهدف إلى تقديم تجربة سياحية فاخرة تعتمد

على الاستدامة البيئية. كما شهدت مدينة العلا تحولًا كبيرًا لتصبح واحدة من أهم الوجهات السياحية الثقافية، حيث تحتضن مواقع أثرية تعود لآلاف السنين. وحرصت المملكة على تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات السياحية، مما ساهم في جذب ملايين الزوار من مختلف أنحاء العالم. كما تم تطوير قطاع السياحة الدينية عبر مشاريع توسعة الحرمين الشريفين وتحسين الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين. وتم تعزيز السياحة الترفيهية من خلال إنشاء مدن الملاهي والمهرجانات العالمية التي تستقطب الزوار من داخل المملكة وخارجها. واهتمت المملكة بالسياحة البيئية عبر تطوير المحميات الطبيعية والمناطق الجبلية، مما وفر تجربة سياحية فريدة لعشاق الطبيعة والمغامرة. كما شجعت السياحة الثقافية عبر تنظيم فعاليات عالمية مثل مهرجان "موسم الرياض"، الذي أصبح حدثًا سنويًا يجذب ملايين الزوار. وقد ساهمت هذه التطورات في تعزيز مكانة المملكة كوجهة سياحية عالمية، مما أسهم في خلق فرص عمل جديدة ودعم الاقتصاد الوطني. **(Saudi Tourism Authority, 2023)**

شهدت المملكة توسعًا في السياحة الساحلية من خلال تطوير شواطئ البحر الأحمر والخليج العربي، حيث تم إنشاء منتجعات سياحية فاخرة توفر تجربة استثنائية للزوار. كما تم الاستثمار في تطوير قطاع السياحة العلاجية عبر بناء مستشفيات ومراكز صحية متقدمة تقدم خدمات طبية عالمية المستوى. وحرصت المملكة على استقطاب الفعاليات والمؤتمرات الدولية لتعزيز مكانتها كمركز رئيسي للسياحة والمؤتمرات في المنطقة. وتم إطلاق مبادرات لدعم السياحة الريفية، مما ساهم في إبراز القرى التراثية وتحويلها إلى وجهات سياحية مستدامة. كما شهدت السياحة الرياضية نموًا متسارعًا من خلال استضافة بطولات عالمية في رياضات مختلفة، مثل سباقات الفورمولا 1 والجولف والملاكمة. وعملت المملكة على تعزيز البنية التحتية للنقل السياحي عبر تطوير المطارات والطرق السريعة لتسهيل تنقل السياح بين الوجهات المختلفة. كما تم دعم قطاع الإرشاد السياحي من خلال تدريب الكوادر المحلية لتقديم تجربة سياحية متميزة تعكس التراث والثقافة السعودية. وساهمت الاستثمارات في قطاع الضيافة بزيادة عدد الفنادق والمنتجعات العالمية، مما رفع من مستوى الخدمات المقدمة للسياح. واهتمت المملكة بالسياحة الصحراوية من خلال تنظيم رحلات السفاري والمخيمات الفاخرة التي تعكس أصالة الحياة البدوية. وقد أسهمت هذه المبادرات في تعزيز دور السياحة كقطاع اقتصادي حيوي يدعم التنويع الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة. **(WTTC, 2023)**

عملت المملكة على تطوير السياحة الثقافية عبر ترميم المواقع الأثرية والتاريخية مثل الدرعية وجدة التاريخية، مما جعلها وجهات سياحية بارزة. كما تم تعزيز السياحة الفاخرة من خلال استثمارات في منتجعات عالمية المستوى تستهدف الزوار الباحثين عن تجارب استثنائية. واهتمت السعودية بتطوير السياحة البيئية عبر مشاريع تحافظ على التنوع البيئي مثل محمية شرعان في العلا، التي تجمع بين الفخامة والاستدامة. وتم إطلاق مبادرات لدعم السياحة الشبابية والترفيهية من خلال إنشاء مدن ترفيهية مثل مشروع "القدية" الذي يُعد من أكبر المشاريع الترفيهية في العالم. كما شهد القطاع السياحي تحفيزًا للاستثمار الأجنبي عبر توفير تسهيلات للشركات العالمية لفتح فروعها في المملكة وتقديم خدمات سياحية متميزة. وتم التركيز على السياحة الحلال التي تستهدف السياح المسلمين من مختلف دول العالم عبر تقديم مرافق وخدمات تتوافق مع القيم الإسلامية. كما شهدت السياحة الريادية دعمًا كبيرًا من خلال تمكين الشركات الناشئة في قطاع السفر والضيافة، مما أسهم في تعزيز الابتكار في الخدمات السياحية. واستمرت المملكة في استضافة الفعاليات الموسيقية والفنية العالمية ضمن مبادرات تهدف إلى تنويع العروض السياحية وجذب جمهور أوسع. وتم تطوير رحلات الكروز البحرية التي تربط بين عدة وجهات سعودية، مما أتاح للزوار فرصة استكشاف المناظر الطبيعية والثقافية للمملكة. وقد انعكست هذه التطورات إيجابيًا على الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإيرادات السياحية وخلق فرص عمل جديدة في مختلف المجالات. **(UNWTO, 2023)**.

توسعت المملكة في تطوير السياحة الترفيهية من خلال إنشاء مدن ألعاب مائية ومتنزهات عالمية المستوى تنافس أشهر الوجهات الترفيهية الدولية. كما حرصت على الترويج للسياحة الداخلية عبر حملات تسويقية ومبادرات تشجع المواطنين والمقيمين على استكشاف المعالم السياحية المحلية. وتم دعم قطاع الإقامة البديلة مثل النُزل البيئية والفنادق البوتيكية، مما وفر خيارات متنوعة تناسب مختلف الأذواق. وركزت الحكومة على تحسين تجربة الزوار من خلال تطوير التطبيقات الذكية التي توفر معلومات شاملة عن الوجهات السياحية والخدمات المتاحة. كما تم التوسع في الرحلات الجوية الداخلية والدولية عبر توقيع اتفاقيات لزيادة عدد شركات الطيران التي تخدم الوجهات السعودية. وشهدت السياحة الجبلية اهتمامًا كبيرًا من خلال تطوير مرافق في مناطق مثل عسير والطائف، مما جذب عشاق الطبيعة والمغامرة. وتم تعزيز دور الفنون والثقافة في السياحة عبر إنشاء متاحف حديثة ومعارض فنية تحتفي بالإرث الثقافي للمملكة. كما استثمرت السعودية في تطوير بنية تحتية متكاملة تدعم استضافة الفعاليات العالمية، مثل معارض التكنولوجيا والمنتديات الاقتصادية الكبرى. وتم إطلاق مشاريع تطوير الواجهات البحرية في مدن مثل جدة والخبر لتعزيز جاذبيتها كمقاصد سياحية متكاملة. وقد ساعدت هذه الجهود على تعزيز مكانة المملكة كوجهة سياحية عالمية، مما أسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة مساهمة

السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. (**Riyadh: Ministry of Tourism, 2023**).

6- قطاع الإتصالات

شهد قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية تطورًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح أحد المحركات الرئيسية للتحول الرقمي. عملت الحكومة على تعزيز البنية التحتية للاتصالات عبر نشر شبكات الألياف الضوئية وتوسيع نطاق تغطية الإنترنت في المناطق الحضرية والريفية. كما شهدت المملكة تقدمًا ملحوظًا في تبني تقنيات الجيل الخامس، مما جعلها من أوائل الدول في العالم التي توفر هذه التقنية على نطاق واسع. وأسهم هذا التطور في تعزيز جودة الاتصالات وزيادة سرعة الإنترنت، مما دعم القطاعات الأخرى مثل التعليم والصحة والخدمات المالية. كما أطلقت المملكة مبادرات لتعزيز التحول الرقمي، حيث تم رقمنة العديد من الخدمات الحكومية لزيادة الكفاءة وتحسين تجربة المستخدمين. وساهمت الاستثمارات الضخمة في تطوير البنية التحتية للاتصالات في دعم قطاع الأعمال، مما عزز من قدرة الشركات على الابتكار والنمو. كما تم تعزيز التعاون بين شركات الاتصالات المحلية والعالمية لنقل التكنولوجيا وتطوير حلول اتصالات متقدمة. وحرصت المملكة على تنظيم قطاع الاتصالات من خلال وضع لوائح تنظيمية تحفز المنافسة وتضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية. وساعد هذا التطور في دعم قطاع التجارة الإلكترونية، حيث شهدت المملكة نموًا كبيرًا في منصات التسوق الرقمي والمدفوعات الإلكترونية. وقد أسهمت هذه الجهود في جعل قطاع الاتصالات السعودي أحد أكثر القطاعات تطورًا في المنطقة، مما يدعم تحقيق أهداف رؤية 2030.

تم توسيع نطاق التغطية ليشمل المناطق النائية، مما عزز الشمولية الرقمية. كما استثمرت المملكة في تطوير مراكز البيانات الضخمة لدعم تخزين ومعالجة البيانات بفعالية عالية، مما أسهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي. وتم إطلاق مبادرات لدعم الشركات الناشئة في قطاع الاتصالات، مما حفّز الابتكار في التطبيقات الرقمية والخدمات السحابية. كما عززت المملكة الأمن السيبراني من خلال تطوير أنظمة حماية متقدمة لضمان سلامة البيانات وحماية المستخدمين من الهجمات الإلكترونية. وركزت الاستثمارات الحكومية على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، مما ساهم في دعم التحول الرقمي في القطاعات المختلفة. كما تم العمل على تحسين جودة الاتصالات عبر تعزيز القدرة الاستيعابية للشبكات وتطوير بنية تحتية متقدمة. وساعدت هذه التطورات في دعم قطاع التعليم عبر تعزيز منصات التعلم عن بُعد وتوفير بيئة تقنية متطورة للطلاب والمعلمين. كما شهدت المملكة تقدمًا في تطوير المدن الذكية، حيث تم دمج تقنيات الاتصالات الحديثة في البنية التحتية للمدن الكبرى. وعملت شركات الاتصالات على تقديم خدمات مبتكرة مثل الاتصالات السحابية وتقنيات الاتصال الموحّد لدعم المؤسسات والشركات. وقد ساهمت هذه التطورات في جعل المملكة مركزًا إقليميًا للتكنولوجيا الرقمية، مما يدعم تنافسيتها على المستوى العالمي. (**ITU, 2023**).

عملت المملكة على تعزيز تنافسية سوق الاتصالات من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية وفتح المجال لشركات عالمية للدخول والمساهمة في تطوير القطاع. كما شهدت البنية التحتية السحابية توسعًا كبيرًا، حيث تم إنشاء مراكز بيانات متقدمة لدعم خدمات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي. وساهمت هذه التحولات في تمكين المؤسسات والشركات الناشئة من الوصول إلى حلول تقنية متطورة تعزز الإنتاجية والنمو. كما تم تطوير البنية التحتية لشبكات الاتصالات البحرية والبرية، مما جعل المملكة مركزًا إقليميًا للربط الرقمي بين القارات. واهتمت الجهات التنظيمية بوضع سياسات تحفز الابتكار وتعزز المنافسة، مما انعكس إيجابيًا على جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين. كما لعبت الحكومة دورًا رئيسيًا في دعم البحث والتطوير في قطاع الاتصالات، مما ساعد على تسريع تبني التقنيات الحديثة. وتم إطلاق برامج تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، مما ساهم في بناء قاعدة قوية من المتخصصين. وشهد القطاع نموًا في الخدمات المالية الرقمية، حيث أصبحت المدفوعات الإلكترونية وحلول التكنولوجيا المالية جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الرقمي. كما عززت المملكة من قدراتها في مجال الأقمار الصناعية، حيث أطلقت مشاريع تهدف إلى تحسين الاتصالات والبث الفضائي. وقد أسهمت هذه الجهود في جعل قطاع الاتصالات السعودي أحد أكثر القطاعات تطورًا في المنطقة، مما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.(**World Bank, 2023**)

شهدت المملكة طفرة في تبني تقنيات البلوك تشين في قطاع الاتصالات، مما عزز من أمان المعاملات الرقمية وسرّع من تبني الحلول الذكية. كما تم إطلاق مبادرات لتوسيع نطاق إنترنت الأشياء، مما مكّن الشركات من تطوير حلول مبتكرة في مجالات الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية. وحرصت الحكومة على تطوير سياسات تدعم نشر البنية التحتية للجيل السادس من الاتصالات، مما يضع المملكة في مقدمة الدول المستعدة للثورة التكنولوجية القادمة. وساهمت الشراكات الاستراتيجية بين شركات الاتصالات العالمية والمحلية في نقل الخبرات وتوطين التقنيات الحديثة داخل المملكة. كما تم تطوير منصات الذكاء الاصطناعي لتقديم حلول تحليل البيانات الضخمة، مما مكّن الشركات من اتخاذ قرارات أكثر دقة وكفاءة. وارتفع معدل الاعتماد على الخدمات السحابية في المؤسسات الحكومية والخاصة، مما أسهم في تحسين إدارة البيانات وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وتم تعزيز تقنيات الاتصال الفضائي عبر الاستثمار في الأقمار الصناعية لتوفير حلول اتصالات متقدمة للمناطق النائية والقطاعات الحيوية. كما شهدت المملكة توسعًا في خدمات الجيل الخامس عبر المدن الكبرى، مما أدى إلى تحسين تجربة المستخدمين وزيادة سرعة الإنترنت. وحرصت الهيئات التنظيمية على تطوير تشريعات تدعم الأمن

السـيبراني، مما جعل المملكة من أكثر الدول أمانًا في الفضـاء الرقمي. وقد انعكسـت هذه التطورات على الاقتصـاد الرقمي، حيث نمت التجـارة الإلكترونيـة والخـدمـات الذكيـة بشـكـل ملحوظ خلال السـنوات الأخيرة **(London: GSMA, 2023).**

المراجع

البنك المركزي السعودي، احصاءات البنك الدولي، 2023.

تقارير وزارة المالية السعودية، سنوات مختلفة.

قدي، عبد المجيد، 2003 ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 103 .

وزارة الاقتصاد والتخطيط ،2022، المملكة العربية السعودية، http://www.mep.gov.sa

Alex. Lawler,2023 "Saudi Arabia's Oil Strategy Amid Market Uncertainty," Reuters, October 5.

Bernard Haykel et al., 2015, Saudi Arabia in Transition: Insights on Social, Political, Economic and Religious Change (Cambridge: Cambridge University Press, 2015), 173.

Communications, Space & Technology Commission (CST), Annual Report on Saudi Telecom Sector Development 2023 (Riyadh: CST, 2023).

Daniel Yergin,1991, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power (New York: Free Press, 1991), 255.

Food and Agriculture Organization (FAO), 2022, Agricultural Development in Saudi Arabia: Progress and Challenges (Rome: FAO, 2022).

GSMA Intelligence, 2023, The Mobile Economy: Middle East & North Africa 2023 (London: GSMA, 2023).

Gulf Organization for Industrial Consulting (GOIC), 2023, Saudi Industrial Development: Opportunities and Challenges (Doha: GOIC, 2023).

https://web.archive.org/web/20211213183755/https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weodatabase/2021/October/weoreport?c=456,&s=NGDPD,PPPGDP,NGDPDPC,PPPPC,&sy=2019&ey=2021&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1

https://www.kapsarc.org/research/publications/real-gross-domestic-income-for-saudi-arabia-a-measure-of-national-income.

IMF, 2022, Economic Diversification in Saudi Arabia (Washington, DC: International Monetary Fund, 2022).

International Telecommunication Union (ITU), 2023, Saudi Arabia Digital Transformation Report 2023 (Geneva: ITU, 2023).

Matthew R. Simmons, 2005, Twilight in the Desert: The Coming Saudi Oil Shock and the World Economy (Hoboken, NJ: Wiley, 2005), 78.

Ministry of Tourism of Saudi Arabia, 2023, Tourism Investment and Development Report 2023 (Riyadh: Ministry of Tourism, 2023).

OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2022, (Vienna: Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2022).

Robert W. Mabro, 1998, Oil Markets and Prices: The Brent Market and the Formation of World Oil Prices (Oxford: Oxford University Press, 1998), 112.

Saudi Authority for Industrial Cities and Technology Zones (MODON), Industrial Cities and Future Vision (Riyadh: MODON, 2023).

Saudi Industrial Development Fund (SIDF), 2023, Saudi Industrial Transformation: Progress and Future Outlook (Riyadh: SIDF, 2023).

Saudi Ministry of Environment, Water and Agriculture, Agricultural Sustainability Report 2023 (Riyadh: MEWA, 2023).

Saudi Ministry of Industry and Mineral Resources, 2023, Industrial Development Strategy Report 2023 (Riyadh: MIMR, 2023).

Saudi Tourism Authority, Tourism Development Strategy 2023 (Riyadh: STA, 2023).

United Nations World Tourism Organization (UNWTO), Saudi Arabia's Tourism Transformation (Madrid: UNWTO, 2023).

World Bank, Saudi Arabia ICT Sector Overview, 2023, (Washington, D.C.: World Bank, 2023).

World Bank, Saudi Arabia's Vision 2030 and Energy Transition Policies (Washington, DC: World Bank Publications, 2023).

World Travel & Tourism Council (WTTC), 2023, Saudi Arabia Travel & Tourism Economic Impact 2023 (London: WTTC, 2023).

ANALYSIS OF PERFORMANCE INDICATORS FOR THE SECTORS COMPRISING THE SAUDI ECONOMY

Ahmed H. M. Al-Faqih[1] and A.E. Nour El-deen[2]

1. Politi. and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Fac. Grad. Asian Studies, Zagazig Univ., Egypt

2. Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: This research aimed to analyze the economic performance indicators of the Kingdom of Saudi Arabia during the period 1995-2022, through estimating and analyzing macroeconomic indicators such as GDP, national income, inflation rate, foreign trade indicators, and other economic indicators. A descriptive and analytical approach was used to review and describe the variables of the Saudi economy. Quantitative methods were also employed by studying the general trends of the most important macroeconomic variables in the Saudi economy. The study's key findings, which included an examination of the relative importance of the sectors comprising the Saudi economy, revealed that the Kingdom is one of the world's largest producers of crude oil and possesses vast energy resources. The relative importance of the industrial sector in the Kingdom has increased, both in terms of added value and employment. It ranks second. Regarding added value, the industrial sector's contribution to the Saudi economy's added value has increased. The relative importance of the services sector has also increased, both in terms of added value and employment, ranking first. Regarding added value: The contribution of the services sector to the added value of the national economy has increased year after year. The agricultural sector in the Kingdom has witnessed significant transformations with the introduction of modern agricultural technologies. Drip irrigation systems have played a pivotal role in reducing water consumption and improving production efficiency. Investments in organic farming have expanded as part of the drive towards environmental sustainability, contributing to the provision of high-quality products for local and global markets. The telecommunications sector in Saudi Arabia has also witnessed significant development in recent years, becoming a key driver of digital transformation. The government has worked to strengthen the telecommunications infrastructure by deploying fiber optic networks and expanding internet coverage in both urban and rural areas. The Kingdom has also witnessed remarkable progress in adopting 5G technologies, making it one of the first countries in the world to provide this technology on a large scale.

Key Words: Economic performance, sectors, Kingdom of Saudi Arabia.

المحكمـــان:

1- أ.د. أحمد فوزي حامد عبدالقادر أستاذ الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة- جامعة الزقازيق.

2- أ.د. أحمد السيد محمد محمد أستاذ الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة- جامعة الزقازيق.